



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

Government environmental and economic policies are required to address oil price fluctuations in selected oil countries

السياسات البيئية والاقتصادية الحكومية المطلوبة لمواجهة تقلبات أسعار النفط في دول نفطية مختارة

أ.م.د. وائل قاسم راشد
wael.kassim.Rashed
wael.rashed@uobasrah.edu.iq
جامعة البصرة / كلية التربية بنات

أ.د. سهاد أحمد رشيد
Suhad Ahmed Rasheed.
suhad.rasheed@uobasrah.edu.iq
جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد

Abstract

The research aims to study the relationship between environmental policies and economic policies in the face of oil price fluctuations when exposed to market shocks, and the research tries to characterize the relationship between economic policies and environmental policies required to mitigate their damage and maintain stability and economic growth in the long term. The results showed that the adoption of adaptive economic policies, such as lowering interest rates and following loose monetary policies in crises, can alleviate crises and contribute to the temporary stabilization of economies affected by oil price fluctuations. At the same time, it is possible to shift towards investing in renewable energy and environmental technology as an effective tool for diversifying sources of national income and Budget and reducing excessive dependence on oil revenues, which will lead to strengthening economic and environmental sustainability in the long term. The research also points to the importance of structural reforms in improving financial transparency and creating an economic environment supportive of innovation and improving production efficiency to stimulate sustainable economic growth and create jobs in the green energy and environmental technology sectors. The results have shown that adaptive economic policies and loose monetary policy, such as lowering interest rates structural reforms that include improving financial transparency, creating an economic environment supportive of innovation, improving production efficiency, investing in green renewable energy sectors and environmental technology as an effective tool for diversifying sources of national income contributed to mitigating the shocks of economic activity affected by oil price fluctuations and reducing excessive dependence on oil revenues, leading to enhanced economic and environmental sustainability in the long term.

Keywords: oil countries, oil price fluctuations, economic and environmental policies, environmental impacts

المستخلص :

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين السياسات البيئية والسياسات الاقتصادية في مواجهة تقلبات أسعار النفط عند التعرض للصدمات السوقية، وحاول البحث توصيف العلاقة بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية المطلوبة للتخفيف من أضرارها والمحافظة على الاستقرار والنمو الاقتصادي على المدى البعيد. وأظهرت النتائج أن تبني السياسات الاقتصادية التكيفية، مثل خفض أسعار الفائدة واتباع السياسات النقدية المخففة في الأزمات، يمكن أن يخفف من الأزمات ويسهم في تحقيق استقرار مؤقت للاقتصادات المتأثرة بتقلبات أسعار النفط. وفي الوقت نفسه يمكن التحول باتجاه الاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية كأداة فعالة لتنويع مصادر الدخل الوطني والميزانية والحد من الاعتماد المفرط على عائدات النفط، مما يؤدي إلى تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية على المدى الطويل. كما يشير البحث إلى أهمية الإصلاحات الهيكلية في تحسين الشفافية المالية وخلق بيئة اقتصادية داعمة للابتكار وتحسين الكفاءة الإنتاجية لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص عمل في قطاعات الطاقة الخضراء والتكنولوجيا البيئية. وقد أظهرت النتائج أن السياسات الاقتصادية التكيفية والسياسة النقدية المخففة، مثل خفض أسعار الفائدة والإصلاحات الهيكلية التي تشمل تحسين الشفافية المالية وخلق بيئة اقتصادية داعمة للابتكار وتحسين الكفاءة الإنتاجية والاستثمار في قطاعات الطاقة الخضراء المتجددة والتكنولوجيا البيئية كأداة فعالة لتنويع مصادر الدخل الوطني اسهمت في التخفيف من صدمات النشاط الاقتصادي المتأثر بتقلبات أسعار النفط والحد من الاعتماد المفرط على عائدات النفط، مما يؤدي إلى تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الدول النفطية، تقلبات اسعار النفط، السياسات الاقتصادية والبيئية المطلوبة، الاثار البيئية

المقدمة :

تواجه الدول المصدرة للنفط تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة اعتمادها الكبير على عائدات النفط، إذ تتعرض هذه الإيرادات المصدر الرئيسي للدخل إلى تقلبات حادة في أسعار النفط في الاسواق العالمية، فقد سجل عام 2020 انخفاضاً حاداً في أسعار النفط، مما تسبب في ضغوط كبيرة على الميزانيات العامة وأدى إلى اضطرابات في الاستثمارات والاقتصاد الوطني، ويبرر هذا الواقع الحاجة الملحة لإعادة تقييم الاستراتيجيات الاقتصادية والبيئية المتبعة للتخفيف من الصدمات النفطية المؤثرة سلباً على الاستقرار المالي، بل تمتد لتشمل الجوانب المالية والاجتماعية. ومن هنا، تتجلى أهمية التنسيق بين السياسات المالية والبيئية في خلق بيئة اقتصادية أكثر مرونة واستدامة.

أولاً: مشكلة البحث: يساهم الاعتماد الكبير على النفط للدول النفطية إلى خلق مشاكل اقتصادية ومالية في النمو والتنمية وانخفاض مفاجئ في الإيرادات الحكومية وارتفاع مستويات الديون عند تعرض أسعار النفط العالمية إلى تقلبات فضلاً عن ان هذا الاعتماد يفاقم المشاكل البيئية و يسبب زيادة الانبعاثات الكربونية وتدهور جودة البيئة وتكمن مشكلة البحث في السؤالين المحوريين الاتيين:

1. كيف يمكن للسياسات البيئية والاقتصادية المتكاملة أن تساهم في الحد من تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية، والتي تؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات الحكومية والنمو والتنمية وارتفاع مستويات الديون، بحيث يتحقق استقرار اقتصادي يُقلل من مخاطر التذبذب في الأسعار؟
2. كيف تضمن هذه السياسات حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وتتجاوز الاعتماد الكبير على النفط الذي يفاقم المشاكل البيئية ويسبب زيادة الانبعاثات الكربونية وتدهور جودة البيئة؟.

ثانياً : الهدف من البحث : يهدف هذا البحث إلى التأكيد على أهمية تجسير العلاقة بين السياسات البيئية والتدخلات الاقتصادية في مواجهة تقلبات أسعار النفط من خلال تقديم إطار نظري وعملي يساعد صانعي القرار في تطوير استراتيجيات متكاملة تساهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستثمارات في قطاعات

الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي مستدام حامي للبيئة على المدى الطويل على أن يعتمد هذا الإطار المقترح تحليل شامل للتجارب الدولية والنماذج الاقتصادية الناجحة، وتقديم توصيات استراتيجية عملية يمكن أن تُحدث تحولاً حقيقياً يعزز قدرة الدول النفطية على الصمود أمام التقلبات ويحفز النمو الشامل والمتوازن.

ثالثاً : أهمية البحث : تبرز أهمية البحث في تقديمه لإطار عمل متكامل يساعد صانعي السياسات على فهم الية تأثير صدمات أسعار النفط على الاقتصاد والبيئة، مما يتيح لهم اتخاذ إجراءات مدروسة لتقليل المخاطر عبر اليات تسهم في استجابة الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط، وذلك من خلال تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل الحكومي لتحسين استقرار الميزانيات العامة فضلاً عن استثمار عائدات النفط في مشاريع الطاقة المتجددة وتطوير التكنولوجيا البيئية مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق تنوع اقتصادي ويحد من التأثيرات البيئية الناتجة عن الاستخدام المفرط للوقود الأحفوري، مما يعزز من جودة البيئة ويحمي الموارد الطبيعية.

رابعاً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث: استعرض البحث عينة من دول نفطية ضمت كل من (المملكة

العربية السعودية، الامارات، النرويج، فنزويلا، نيجيريا، المكسيك) للسنوات 2000-2023

خامساً: منهجية البحث: اعتمد البحث منهجية متعددة جمعت بين التحليل الكمي والوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين السياسات البيئية والتدخلات الاقتصادية في مواجهة تقلبات أسعار النفط، وتوصيف العلاقة الدقيقة بين حجم الاستثمار في الطاقة النظيفة ومعدلات النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

سادساً: فرضية البحث: يفترض البحث أن التبني المتكامل للسياسات البيئية والاقتصادية للتخفيف من اثار التقلبات النفطية على الاقتصاد يتطلب:

1. تبني سياسة نقدية ومالية مرنة مثل خفض أسعار الفائدة وتعديل السياسات المالية بما يتناسب مع ظروف السوق، وتعزيز الشفافية المالية لتحسين استقرار الأسواق المالية مع تحسين الكفاءة الاقتصادية واصلاح الهياكل الاقتصادية مما يساعد في تخفيف آثار التقلبات النفطية على الاقتصاد.
 2. تعزيز الاستثمار في الطاقة النظيفة مما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، بحيث يوجه الاستثمار نحو مشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية لخلق بيئة اقتصادية أكثر استدامة.
- هذه الفرضيات تشكل إطاراً نظرياً يمكن من خلاله اختبار فعالية السياسات المتكاملة في مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية التي تنجم عن تقلبات أسعار النفط، مع تقديم توصيات عملية لتحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز الاستدامة البيئية.

سابعاً: هيكلية البحث:

المبحث الأول 1: أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد والبيئة وكيفية مواجهتها

1،1: التأثيرات الاقتصادية لصدمات أسعار النفط

1،2: التأثيرات البيئية لصدمات أسعار النفط

1،3: تحليل المؤشرات الرقمية الخاصة بعلاقة النمو الاقتصادي واستثمار الطاقة النظيفة في ظل تقلبات أسعار النفط

المبحث الثاني/السياسات النقدية والمالية الحكومية المطلوبة لمواجهة صدمات الاسعار النفطية

1،2: دور السياسات النقدية في تحفيز الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي

2،2: الدعم المالي الدولي وإعادة هيكلة الديون

1. دور المؤسسات المالية الدولية في تقديم الدعم المالي

2. الآثار الاقتصادية لإعادة هيكلة الديون

المبحث الثالث: السياسات البيئية ودورها في التنوع الاقتصادي:

- 1,3: العوائد الاقتصادية والبيئية للاستثمار في الطاقة المتجددة.
- 2,3: نماذج من التحول البيئي المتجدد: دروس عالمية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام.
- 3,3: تحليل بيانات السياسات البيئية من خلال تحليل (العلاقة بين عائد النفط المستثمر والطاقة النظيفة وتأثيره على النمو الاقتصادي).

المبحث الأول: أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد والبيئة وكيفية مواجهتها:

وتشمل دراسة للآليات الاقتصادية والمالية التي تؤثر في صدمات أسعار النفط على الإيرادات الحكومية والاستثمارات العامة، وبالتالي على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، ويضم المبحث محورين:

1.1: **التأثيرات الاقتصادية لصدمات أسعار النفط**: يتناول هذا المحور كيفية تأثير انخفاض أسعار النفط على الأداء الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، من جوانب عدة، فعندما تنخفض أسعار النفط، ينخفض الدخل القومي بشكل ملحوظ مما يؤدي إلى تقليص الإيرادات الحكومية. وينتج عن ذلك صعوبات في تمويل الخدمات الأساسية والمشروعات التنموية، مما قد يزيد من عجز الميزانية العامة. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة (Smith, 2018, p 129) إلى أن انخفاض سعر النفط بمقدار 30 دولاراً قد يقلص معدل النمو بنسبة حوالي 1.5%، مما يعكس تأثير هذا التراجع على النمو الاقتصادي الكلي. كما يسبب انخفاض الإيرادات النفطية في دفع الحكومات إلى تقليص الإنفاق العام، مما يؤثر سلباً على الاستثمارات في البنية التحتية والمشروعات التنموية الحيوية. هذا الانخفاض في الإنفاق الحكومي يقلل من دور الدولة في تحفيز النمو الاقتصادي، ويضعف ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، مما يؤدي إلى تراجع تدفق الاستثمارات في القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية. (Author, 2024.39). (Smith, 2018.129).
أما التأثير غير المباشر فهو أن تراجع الإنفاق الحكومي يسبب انخفاض الثقة في الأسواق المالية، ويؤدي إلى تدهور تقييم الأصول الوطنية، ما يزيد من حدة التقلبات الاقتصادية. وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي (IMF, 2021, p. 34) إلى أن حوالي 60% من الدول النفطية تواجه عجزاً مالياً حاداً بعد تعرضها لصدمات سعرية، مما يبرز أهمية تبني سياسات مالية مرنة للتصدي لهذه التحديات.

مما تقدم نلاحظ أن انخفاض أسعار النفط لا يؤثر فقط على الجانب المالي والاقتصادي للدولة، بل يمتد تأثيره إلى مستويات الثقة والاستثمارات العامة، مما يستدعي تبني سياسات متكاملة ومرنة تساهم في التخفيف من آثار هذه الصدمات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، حيث تظهر الدراسات أن تبني سياسات نقدية ومالية مرنة يُعد من الاستراتيجيات الفعالة للتخفيف من آثار الصدمات، كخفض أسعار الفائدة أو تعديل سياسات الدعم المالي، مما يساهم في تحقيق استقرار مؤقت في الأسواق المالية وتحفيز النمو الاقتصادي على المدى القصير، مع ضرورة استكمالها بسياسات تنموية طويلة الأمد تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. (International Monetary Fund, 2021:23)

2.1: **التأثيرات البيئية لصدمات أسعار النفط**: يستعرض هذا المحور التأثيرات البيئية لصدمات أسعار النفط بشكل مفصل، مع التركيز على الآليات التي تُفاقم من المشاكل البيئية نتيجة الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، مما يؤدي إلى استمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري. وعند حدوث صدمات في أسعار النفط، تتأثر السياسات الحكومية بتقلبات الأسعار التي قد تؤدي إلى تقليل الاستثمارات في مصادر الطاقة البديلة، مما يساهم في استمرار وتفاقم التلوث البيئي. مع زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيرها من الغازات الدفيئة التي تلعب دوراً رئيسياً في ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ (IPCC, 2021:56).

فتقلبات أسعار النفط قد تدفع الدول إلى التركيز على تقنيات إنتاج النفط التقليدية بدلاً من الاستثمار في تحسين تقنيات إنتاج تقنيات إنتاج النفط وفي الطاقة المتجددة، مما يزيد من مستويات الانبعاثات الكربونية. هذه الزيادة في الانبعاثات تؤدي إلى تدهور جودة الهواء، مما يخلق بيئة صحية غير آمنة للسكان ويزيد من

معدلات الأمراض التنفسية والقلبية (IEA, 2020:24). وقد لوحظ أن التلوث الهوائي المرتفع يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الصحة العامة، تشمل زيادة الوفيات والأمراض المزمنة (World Health Organization, 2018:11). كما أن تأثير التلوث لا يقتصر على الصحة البشرية فحسب، بل يمتد إلى النظم البيئية، حيث يؤدي إلى تدهور التنوع البيولوجي والتأثير سلبيًا على الموارد الطبيعية لعدم تنوع مصادر الطاقة والاعتماد على النفط يزيد من صعوبة الانتقال إلى اقتصاد أخضر ومستدام (OECD, 2019). ونظرًا لوجود هذه التأثيرات، تبرز أهمية تطبيق سياسات بيئية صارمة تعمل على:

(United Nations Environment Programme [UNEP], 202:15)

تحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحسين تقنيات إنتاج النفط يساهم في تحسين جودة الهواء وخفض الانبعاثات الكربونية. مع تطبيق معايير بيئية صارمة وتحسين إدارة الانبعاثات وتطوير بنى تحتية صديقة للبيئة تساعد في حماية الصحة العامة والبيئة. فضلًا عن تشجيع الابتكار التقني: كدعم الأبحاث والتطوير في مجال التكنولوجيا النظيفة لتوفير بدائل للطاقة التقليدية وتقليل الآثار البيئية السلبية.

يظهر لنا مما تقدم أن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على البيئة والصحة العامة، مما يؤكد ضرورة تبني سياسات بيئية متكاملة تساهم في التحول نحو مصادر طاقة أكثر استدامة وتقليل المخاطر البيئية والاقتصادية على المدى الطويل. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تنسيقاً وثيقاً بين السياسات البيئية والاقتصادية، مما يشكل تحدياً حقيقياً أمام صانعي السياسات في الدول النفطية.

3.1.1: تحليل المؤشرات الرقمية الخاصة بعلاقة النمو الاقتصادي واستثمار الطاقة النظيفة في

ظل تقلبات أسعار النفط

يقدم هذا المحور جداول بيانات مقارنة بين مؤشرات النمو الاقتصادي ونسبة الاستثمار في الطاقة النظيفة وتقلبات أسعار النفط في دول عدة. على سبيل المثال، يظهر الجدول (1) التالي اختلافات ملحوظة بين النرويج وفنزويلا ونيجيريا ومصر والمكسيك:

جدول (1) مؤشرات النمو والاستثمار والنفط

الدولة	معدل النمو الاقتصادي المتوسط السنوي (%)	نسبة الاستثمار في الطاقة النظيفة (%)	تقلبات أسعار النفط المتوسط (%)
النرويج	2.5 %	35 %	12 %
فنزويلا	-3.0 %	5 %	25 %
نيجيريا	1.8 %	10 %	18 %
المملكة العربية السعودية	3.35 %	15 %	42.94 %
المكسيك	2.0 %	25 %	10 %

* معدل النمو الاقتصادي: World Bank, "GDP growth (annual %)," World Development

Indicators.2025,2-5 World Bank Data

* نسبة الاستثمار في الطاقة النظيفة: IEA, *World Energy Investment 2024*, Middle East clean energy share.2024,12-15 Arab Gulf States Institute , ; Reuters, 2024,p45

* تقلبات أسعار النفط: Investing.com, "CBOE Crude Oil Volatility Historical Data (OVX),"

Average: 42.94 %. investing.com

بناءً على مصادر وبيانات الجدول السابق (1) يلاحظ معاناة فنزويلا من انكماش متوسط قدره % -3.0 وتتفوق النرويج بوضوح في استثمار الطاقة النظيفة بحوالي 35 % من إجمالي استثمارات الطاقة بفضل تركيزها على الطاقة المائية الرياح، تليها المكسيك (25 %) والمملكة العربية السعودية (15%). أمّا تقلبات أسعار النفط، فتسجل المملكة أعلى مستوى بينهم بمتوسط 42.94 % مقارنةً بمتوسط 25 % في فنزويلا و18 % في نيغيريا و12 % في النرويج. ثمة توزع واضح في مؤشرات النمو الاقتصادي فالخامس العالمي في النفط (المملكة) يحقق 3.35 % بفضل سياسات التنويع الاقتصادي وارتفاع الأسعار في معظم الفترات، في حين يستقر نمو النرويج عند 2.5 % مع اقتصادٍ مستقرٍ قائمٍ على الخدمات والطاقة

المتجددة والمكسيك تنمو بنسبة 2.0 % رغم دفع الجهود الصناعية وسياسة الأعمال ونمو نيجيريا يظل متواضعاً عند 1.8 % نتيجة تقلبات سياسية واقتصادية داخلية أما فنزويلا، فتُظهر انكماشاً حاداً بمعدل - 3.0 % بسبب أزماتها السياسية والاقتصادية. وتأسيساً على هذه البيانات، يمكن استخلاص نقاط عدة تحليلية رئيسية كما يأتي :

1. العلاقة بين الاستثمار في الطاقة النظيفة والنمو الاقتصادي:
تُظهر البيانات أن النرويج، التي تستثمر نسبة 35% في الطاقة النظيفة، تسجل معدل نمو اقتصادي إيجابي يبلغ 2.5%. بينما تعاني فنزويلا من انخفاض في النمو الاقتصادي (-3%) مع أدنى نسبة استثمار (5%). وهذا يشير إلى أن الاستثمار في تحسين تقنيات إنتاج النفط والطاقة النظيفة يلعب دوراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الأداء العام عبر تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على النفط.
2. دور تقلبات أسعار النفط في الأداء الاقتصادي:
تُعتبر تقلبات أسعار النفط مؤشراً هاماً يعكس مدى تعرض الاقتصاد لمخاطر السوق العالمية. فمثلاً فنزويلا تظهر أعلى تقلبات بنسبة 25%، يتزامن مع أداء اقتصادي سلبي. وعلى النقيض من ذلك، تسجل المكسيك تقلبات منخفضة نسبياً (10%) مما يساهم في استقرار نسب النمو الاقتصادي إلى حد ما. هذه العلاقة تُبرز أهمية إدارة مخاطر أسعار النفط لتحسين الاستقرار المالي والاقتصادي.
3. التوجهات الدولية لاستثمار الطاقة والنمو الاقتصادي:

- أ. النرويج: تتميز بمستوى استثمار مرتفع في تحسين تقنيات إنتاج النفط والطاقة النظيفة إلى جانب تقلبات منخفضة نسبياً في أسعار النفط، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستقر.
 - ب. فنزويلا: تواجه تحديات كبيرة تتمثل في انخفاض الاستثمار في تحسين تقنيات إنتاج النفط والطاقة النظيفة وارتفاع تقلبات أسعار النفط، ما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي.
 - ج. نيجيريا والمكسيك: تُظهر هذه الدول مستويات متوسطة من الاستثمار في الطاقة النظيفة وتقلبات متفاوتة مما يستدعي تبني سياسات اقتصادية وبيئية متكاملة لتعزيز الاستقرار والنمو.
- يمكن القول بأن الدول التي تستثمر بشكل أكبر في مصادر الطاقة النظيفة تكون أكثر قدرة على مقاومة صدمات أسعار النفط، إذ أن تنويع مصادر الطاقة يحد من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. هذا التنوع يوفر حماية نسبية للاقتصاد في مواجهة التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية. ومن الناحية الاقتصادية، يؤدي انخفاض تقلبات أسعار النفط إلى تقليل المخاطر المالية وتحسين مناخ الاستثمار، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة على المدى الطويل (International Monetary Fund, 2021; World Bank, 2023).

المبحث الثاني: السياسات النقدية والمالية الحكومية المطلوبة لمواجهة صدمات الاسعار النفطية

ينطلق هذا المحور إلى الدور الحيوي للإجراءات النقدية والمالية في مواجهة الصدمات الاقتصادية منها مايلي:
(1،2) «دوالسياسات النقدية في تحفيز الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي: تُستخدم سياسات خفض أسعار الفائدة كآلية أساسية من اليات السياسة النقدية لتحفيز الاستثمار وتخفيف آثار الانكماش الاقتصادي. وتُعد هذه السياسات من أهم الأدوات التي يعتمد عليها صانعو السياسات لتحسين أداء الاقتصاد خلال الفترات الحرجة، إذ تؤدي إلى خفض تكلفة الاقتراض وزيادة تدفق السيولة إلى القطاعات الإنتاجية، مما يحفز النشاط الاقتصادي ويعزز ثقة المستثمرين ويؤدي إلى تأثيرات إيجابية على مؤشرات الأداء الاقتصادي على المدى القصير لكن استجابة الاقتصاد لهذه السياسات تختلف بين القطاعات، مما يستدعي اعتماد سياسات نقدية مرنة تتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة. (International Monetary Fund [IMF], 2021:70) وتوضح بيانات جدول (2) تأثير خفض أسعار الفائدة على معدلات النمو الاقتصادي في دول مختلفة مختارة:

جدول (2) أثر خفض أسعار الفائدة على معدلات النمو الاقتصادي في دول مختارة

الدولة	(%) نسبة خفض الفائدة	(%) معدل النمو قبل التعديل	(%) معدل النمو بعد التعديل
السعودية	3	2.0	4.5

السياسات البيئية والاقتصادية الحكومية المطلوبة لمواجهة تقلبات أسعار النفط في دول نفطية مختارة

2.9	1.5	2	نيجيريا
3.8	2.2	2.5	المكسيك
0.5	-2.0	4	فنزويلا
2.3	1.2	1	النرويج

CBE, 2017,8؛ Reports of central banks ؛ Central Bank of Nigeria, 2020,12

ويضاف الى بيانات الجدول السابق ما يلي:

1. المملكة العربية السعودية: تعتمد السعودية بشكل رئيسي. على عائدات النفط، التي تشكل نحو 70% من إيرادات الدولة، إلا أن «رؤية 2030» تعمل على زيادة تنويع مصادر الدخل عبر ضخ استثمارات كبيرة في قطاعات غير نفطية كالسياحة والتقنية والبنية التحتية (Saudi Arabian Monetary Authority, 2024, p12). وقد قام البنك السعودي بخفض سعر إعادة الشراء من 5% إلى 2%، أي بمقدار 300 نقطة أساس، بهدف تشجيع الاقتراض والاستثمار في القطاع الخاص وتمويل المشاريع غير النفطية؛ وقد ارتفع بذلك معدل النمو الاقتصادي من 2% إلى 4.5%، لا سيما مع ازدياد الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية والتكنولوجيا (International Monetary Fund, 2025 47). ولكن قد يبرز تحدي التباين بين أسعار الفائدة المحلية والدولية إلى ضغوط على الريال السعودي خصوصاً مع ارتباطه المباشر بالدولار الأمريكي. (World Bank, 2024:89).

2. نيجيريا: تعاني نيجيريا من تضخم مرتفع بلغ 23.71% في أبريل 2025، ما دفع المصرف المركزي إلى تثبيت سعر الفائدة القياسي عند 27.5% كإجراء لمكافحة التضخم ودعم النمو (Central Bank of Nieria, 2025, p8). وعقب خفض الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس إلى 25.5%، شهدت البلاد تحسناً في ثقة المستثمرين وتدفعاً أكبر لرؤوس الأموال الأجنبية، مما ساهم في رفع معدل النمو من 1.5% إلى 2.9% خلال عام واحد (BusinessDay, 2025: 3).

3. المكسيك: خفض بنك المكسيك سعر الفائدة الأساسية بمقدار 50 نقطة أساس إلى 8.5% في مايو 2025؛ جاء ذلك في سياق تباطؤ النمو العالمي وضغوط التضخم المحلي الذي بلغ 3.93% في أبريل (Banco de México, 2025:2). وقد أدى هذا التيسير النقدي إلى تحفيز الاستثمار خاصة في قطاعي التصنيع والخدمات، فارتفع معدل النمو من 2.2% إلى 3.8%، مع بقاء ضغوط تضخمية ناتجة عن عدم الاستقرار في سلاسل التوريد العالمية (Reuters, 2025, para 4).

4. فنزويلا: شهدت فنزويلا تعافياً جزئياً من عبر إجراءات شملت تقليص طباعة النقود وتعزيز استخدام الدولار الأمريكي في المعاملات (International Monetary Fund 2025 61). وبعد خفض سعر الفائدة من 24% إلى 20%، تحوّل مسار النمو من -2% إلى 0.5%، رغم استمرار المعوقات الهيكلية مثل الفساد ونقص الاستثمار الأجنبي (World Bank, 2025: 74).

5. النرويج: أبقى النرويج سعر الفائدة عند 4.5% (وهو الأعلى منذ 2008) لمحاربة التضخم الذي بلغ 3.4%، مع توقع خفضها تدريجياً خلال 2025 (Norges Bank, 2025:14). وعقب خفض السعر بمقدار 100 نقطة أساس إلى 3.5%، ارتفع النمو من 1.2% إلى 2.3% عبر زيادة الإنفاق الاستهلاكي لكن المخاوف من عودة التضخم تؤثر على مدى انفتاح السياسة النقدية (OECD, 2025:29).

كما تُظهر بيانات نيجيريا والمكسيك أن خفض أسعار الفائدة بنسب متفاوتة (2% و 2.5% على التوالي) يرتبط بزيادة ملحوظة في معدلات النمو بعد التعديل. ففي نيجيريا، ارتفع معدل النمو من 1.5% إلى 2.9%، بينما في المكسيك زاد من 2.2% إلى 3.8%. (Central Bank of Nigeria, 2020: 12).

مما يشير إلى أن السياسات النقدية يمكن أن تكون آلية مشتركة للتعامل مع التحديات الاقتصادية في دول مختلفة، وشهدت فنزويلا تخفيضاً كبيراً في أسعار الفائدة بلغ 4% في محاولة لإنعاش اقتصادها المتعثر حيث ساهم هذا الإجراء في تحوّل معدل النمو من سالب (-2.0%) إلى موجب (0.5%)، وهو تحسن طفيف يعكس

صعوبة تحقيق نقلة نوعية في ظل التحديات الهيكلية التي تثقل كاهل الاقتصاد، مثل التضخم المزمن وعدم الاستقرار السياسي.

وتختلف درجة استجابة الدول لهذه السياسة بناءً على السياق الاقتصادي وهيكل النظام المالي المحلي، وعلى عوامل هيكلية مثل مستوى التنمية الاقتصادية، واستقرار النظام المالي، والسياسات الحكومية المرافقة. على سبيل المثال، قد تكون الاستجابة في دولة ذات نظام مالي أكثر مرونة أعلى من دولة تعاني من تحديات هيكلية كبيرة (International Monetary Fund, 2021, p. 67). فمثلاً اتخذت النرويج إجراءً أكثر حذرًا بتخفيض الفائدة بنسبة 1% فقط، انطلاقاً من تمتع اقتصادها بدرجة عالية من الاستقرار، وقد أثمر هذا التخفيض المتواضع عن زيادة معتدلة في معدل النمو من 1.2% إلى 2.3%، مدفوعةً بتحفيز الاستثمارات المحلية والخارجية في قطاعات حيوية مثل الطاقة النظيفة والتكنولوجيا، مما يعكس كفاءة السياسات الاقتصادية في تعظيم الموارد دون مغامرة مبالغ فيها، ولا تقتصر فائدة خفض أسعار الفائدة على الجانب الاستثماري فقط، بل تمتد لتشمل زيادة الاستهلاك وتحسين الأداء المالي للمؤسسات، مما يخلق تأثيرات إيجابية مترابطة تسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي (International Monetary Fund [IMF], 2021: 82).

إلى جانب تأثير تخفيض أسعار الفائدة المباشر على زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي فإن الإجراءات النقدية تؤدي دوراً محورياً في استقرار الأسواق المالية من خلال تعزيز الثقة لدى المستثمرين وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات النشاط الاقتصادي، إذ تسهم هذه السياسات في تحقيق استقرار نسبي خلال الفترات الاقتصادية الحرجة، مما يمهد الطريق لإصلاحات هيكلية وتنمية اقتصادية مستدامة على المدى الطويل. (Bernanke, 2017,121; Mishkin, 2015,203).

يتبين لنا مما تقدم ان خفض أسعار الفائدة يُعد من السياسات النقدية الفعالة التي تحفز النمو الاقتصادي عبر تعزيز الثقة في السوق وزيادة تدفق السيولة في النظام المالي. كما انها تسهم في تقليل تكلفة الاقتراض، مما يشجع الشركات والأفراد على الحصول على قروض للاستثمار أو الاستهلاك الامر الذي يفضي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو على المدى القصير، وتزداد فعاليتها عند دمجها مع سياسات مالية مرنة واستراتيجيات إصلاح هيكلية اقتصادية شاملة تعمل على استقرار الأسواق المالية وتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز الثقة في السوق على ان تتكون هذه السياسات النقدية مرنة تتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، مع مراقبة مستمرة للآثار الجانبية المحتملة على مستويات الدين والإنفاق العام.

2.2.1: **الدعم المالي الدولي وإعادة هيكلة الديون:** يُعدّ الدعم المالي الدولي وإعادة هيكلة الديون من الأدوات الحاسمة في مساعدة الدول المتضررة من الصدمات الاقتصادية على تخطي أزماتها وتحقيق استقرار مالي وهيكلية. يعمل هذا النوع من الدعم على تقديم قروض ميسرة وبرامج دعم فني واستشاري، تُسهم في إعادة تنظيم الديون العامة وتحسين الميزانيات الحكومية، مما يمهد الطريق لإصلاحات هيكلية تنعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي. وتسهم مؤسسات مالية عدة في تقديم الدعم المالي والفني الاستشاري للدول وإعادة هيكلة الديون يمكن استعراضها كالآتي: (International Monetary Fund, 2021: 45)

1. **دور المؤسسات المالية الدولية في تقديم الدعم المالي:** تؤدي المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً محورياً في تقديم الدعم المالي للدول التي تواجه ضغوطاً اقتصادية، سواء عبر برامج التمويل الطارئ أو من خلال تقديم الاستشارات الفنية اللازمة لإعادة هيكلة الديون. ويشمل الدعم المالي: تقديم قروض ميسرة إذ تمنح هذه المؤسسات قروضاً بفوائد منخفضة وشروط سداد مرنة لتخفيف عبء الديون كما يضم برامج الدعم الفني والاستشاري التي تهدف إلى مساعدة الدول على تحسين إدارة مواردها المالية وتطوير سياسات اقتصادية فاعلة للتعامل مع التحديات الاقتصادية الراهنة. وقد ساهمت هذه التدخلات في إعادة هيكلة الديون وتحقيق استقرار مالي في العديد من الدول، مما سمح لها بإعادة ترتيب أولوياتها الاقتصادية والاستثمار في قطاعات تنموية استراتيجية. وتُعتبر تجربة المكسيك مثلاً ناجحاً على

الاستفادة من الدعم المالي الدولي وإعادة هيكلة الديون لتحقيق إصلاحات هيكلية. فقد اتبعت المكسيك سياسات خصخصة لقطاع الطاقة، مما جذب استثمارات أجنبية تصل إلى 50 مليار دولار (OECD, 2021: 7). وقد ساعدت هذه السياسات في:

أ- تحسين الميزانية العامة: وذلك من خلال زيادة الإيرادات وتنظيم الإنفاق الحكومي.

ب- تخفيض عبء الديون: بإعادة جدولة الديون وتطبيق إصلاحات مالية تضمن استدامتها.

ج- تعزيز الثقة لدى المستثمرين: وهذا أسهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2. الآثار الاقتصادية لإعادة هيكلة الديون: وتساهم إعادة هيكلة الديون في تخفيف الضغوط المالية التي تعاني منها الدول، حيث تؤدي إلى: (International Monetary Fund, 2021: 67)

أ- تخفيض تكلفة خدمة الديون: مما يتيح للدولة تخصيص مزيد من الموارد للإنفاق على الخدمات العامة والمشروعات التنموية.

ب- تحسين استقرار الأسواق المالية: إذ يعزز التنظيم المالي الجديد من ثقة المستثمرين ويحد من تقلبات السوق.

ج- تهيئة الطريق للإصلاحات الهيكلية: حيث تساعد هذه الإجراءات في وضع أسس لإصلاح النظام المالي والاقتصادي بما يتناسب مع المتغيرات العالمية.

وأن هذا النوع من الدعم المالي وإعادة هيكلة الديون لا يُعدّ حلاً مؤقتاً فحسب، بل يشكل استراتيجية شاملة تساهم في بناء أساس اقتصادي متين، يُمكن الدول من مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل.

المبحث الثالث: السياسات البيئية ودورها في التنوع الاقتصادي

1.3: العوائد الاقتصادية والبيئية للاستثمار في الطاقة المتجددة: يُعدّ الاستثمار في الطاقة المتجددة من الاستراتيجيات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، لذلك من الضروري تحويل جزء من عائدات النفط إلى مشاريع الطاقة المتجددة لتعزيز التحول في البنية التحتية للطاقة المتجددة مما يتيح للدول تحقيق فوائد اقتصادية وبيئية على المدى الطويل. فالعالم اليوم يتجه نحو تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة مثل النفط الغاز لتقليل المخاطر الاقتصادية والبيئية المصاحبة له ويؤدي الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتحسين جودة الهواء، مما يُقلل من المخاطر الصحية والبيئية. وتُعدّ هذه الفوائد جزءاً من الجهود العالمية للحد من التغير المناخي وتحقيق التنمية المستدامة. (Absolutviajes, 2018: 11)

فضلا عن ان تحويل جزء من عائدات النفط إلى الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة خطوة استراتيجية تساهم في تنوع مصادر الدخل وتعزيز الاستدامة والنمو الاقتصادي إذ تخلق الاستثمارات في الطاقة الشمسية والرياح فرص عمل جديدة، وتعزز الإنتاجية في القطاعات المرتبطة بالطاقة المتجددة وتساعد على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتخفيض التكاليف التشغيلية على المدى الطويل، مما يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي. ، وتفيد الدراسات أن كل مليار دولار يُستثمر في الطاقة الشمسية يساهم في زيادة معدل النمو بنسبة 0.3% (تقرير الاستثمار في الطاقة المتجددة في الإمارات العربية المتحدة. (2023).

(<https://www.moenergy.gov.ae/reports>).

وعليه من خلال تقليل الاعتماد على النفط، يساعد التوجه نحو الافادة من عوائد الاستثمارات في الطاقة المتجددة على حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط العالمية، مما يُحقق استقراراً اقتصادياً أكبر على المدى الطويل. وتشير تقارير عدة إلى الدور الحيوي للاستثمار في الطاقة المتجددة في تعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، فقد أفادت تقارير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA, 2021:7) بأن زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة تُساهم في تحسين كفاءة الطاقة على مستوى العالم، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يؤكد تقرير الوكالة الدولية للطاقة (IEA, 2021:25) أن التحول نحو الطاقة المتجددة يُعدّ من الركائز الأساسية لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة. ويظهر

التحليل أن ضخ الاستثمارات في الطاقة المتجددة ليس فقط وسيلة لتحسين مؤشرات النمو الاقتصادي، بل هو أيضاً استراتيجية لتخفيف الأعباء المالية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط. فمثلاً الاستثمار في الطاقة الشمسية يساهم في:

- أ- خلق فرص عمل: نتيجة لإنشاء وتركيب وصيانة مشاريع الطاقة المتجددة.
 - ب- تحفيز الابتكار التقني: من خلال تطوير تقنيات جديدة لتحسين كفاءة الطاقة وتخزينها.
 - ج- تقليل التكاليف التشغيلية: حيث تقل التكاليف على المدى البعيد مقارنةً بتكاليف الوقود الأحفوري.
- وتشير هذه الدراسات إلى أن الاستثمار في الطاقة المتجددة تدعم الفكرة القائلة بأن سياسات توجيه عائدات النفط نحو الطاقة المتجددة تساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية معاً، مما يجعلها خياراً استراتيجياً للدول التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

3.2.1 نماذج من التحول البيئي المتجدد: دروس عالمية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام: يستعرض هذا المحور تجارب دولية ناجحة تُظهر كيف يمكن للسياسات البيئية الفعالة أن تُسهم في تحقيق تنوع اقتصادي حقيقي وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية. فيما يلي تفصيل لهذه التجارب مع تحليل للأبعاد الاقتصادية والبيئية.

1- تجربة النرويج في تحويل عائدات النفط: اعتمدت النرويج نموذجاً استراتيجياً يقوم على استثمار نسبة كبيرة من عائداتها النفطية في مشاريع الطاقة المتجددة. فقد خصصت الدولة حوالي 30% من عائداتها النفطية لهذه المشاريع، مما ساعد في خفض اعتمادها على النفط من 40% إلى 25%. هذا التحول لم يُحسن فقط من استدامة الاقتصاد النرويجي، بل أسهم أيضاً في تقليل الانبعاثات الكربونية وتعزيز مكانة النرويج كدولة رائدة في مجال الطاقة النظيفة (Norwegian Ministry of Energy, 2022, p. 9). تُعد هذه التجربة نموذجاً يُحتذى به، حيث تظهر أهمية التنوع الاقتصادي والبيئي من خلال استثمار العائدات النفطية في قطاعات بديلة تقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط العالمية كما يُظهر أن تحويل جزء من العائدات النفطية إلى مشاريع الطاقة المتجددة يخلق قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً واستدامة، مما يقلل من تعرض الدولة لصدمات أسعار النفط ويزيد من مرونة الاقتصاد في مواجهة التقلبات العالمية.

2. وبالرغم من اعتمادها التاريخي على النفط، تسعى الإمارات جاهدةً لتحقيق تحول طاقي من خلال استثمار عائدات النفط في مشاريع الطاقة النظيفة ودعم الابتكارات الخضراء.

ان التجارب الدولية مثل تجربة النرويج؟ تؤكد بأن السياسات البيئية المتكاملة تخلق فرصاً للتنمية المستدامة على المدى الطويل. وتبرز هذه التجارب أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة. فدمع الحكومة وتوفير الأطر التنظيمية والتشريعية المناسبة يعززان مناخ الاستثمار ويسهمان في نجاح المشاريع الضخمة، كما يتضح من تجارب النرويج والمغرب. (International Energy Agency [IEA], 2022, pp. 157-162)

اتضح لنا بان الاستثمار في الطاقة المتجددة ليس مجرد خيار بيئي، بل هو استراتيجية اقتصادية متكاملة تعمل على تقليل المخاطر وتحسين الاستقرار الاقتصادي، مما يُعد مثلاً عملياً لدور السياسات البيئية في تحقيق تنوع ونمو اقتصادي حقيقي.

3.3.1 تحليل بيانات السياسات البيئية: العلاقة بين عائد النفط المستثمر والطاقة النظيفة وتأثيره على النمو الاقتصادي: تم اختيار دول (النرويج، الإمارات) كما في الجدول 3 ادناه لعدة أسباب تتعلق بسمات اقتصادية وطاوية مميزة تجعلها نماذج هامة في سياق التحول الطاقوي International Energy Agency [IEA], 2022: 160) اذ تظهر البيانات كيف ساهمت الاستثمارات في الطاقة النظيفة لهذه الدول في دعم معدلات نمو إضافية مع تحقيق تخفيضات ملموسة في الاعتماد على النفط، وهو ما يعكس نجاح سياسات التحول الطاقوي والاقتصادي. ويقدم هذا المحور جدولاً يقارن بين نسبة عائد النفط المستثمر في الطاقة النظيفة، وانخفاض الاعتماد على النفط، ومعدل النمو الإضافي الناتج عن هذه الاستثمارات، كما يلي:

الدولة	نسبة عائد النفط المستثمر في الطاقة النظيفة (%)	انخفاض الاعتماد على النفط (%)	معدل النمو الإضافي (%)
النرويج	30	15	1.2
الإمارات	25	10	0.8
السعودية	23.5	15	1.6

المصدر: تقارير وزارة الطاقة للدول والنماذج الاقتصادية لعام 2022 (النرويج، الإمارات، السعودية)

1.النرويج: رغم أن النرويج إحدى أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم، فقد خصّص صندوق الثروة السيادية (NBIM) ما يعادل 900 مليون يورو للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة عام 2024 وهو ما يشكّل نحو 1.4% من صافي التدفق النقدي من القطاع النفطي (NBI, 2024: 35) ويستهدف البرنامج الوطني خفض الاعتماد على النفط بنسبة 15 نقطة مئوية بحلول 2030 عبر تعزيز الاستثمارات في مصادر الطاقة النظيفة والبنى التحتية ذات الصلة (Reuters2024:1).

وتشير تقديرات بعض الدراسات إلى أن هذه الجهود قد ترفع معدل النمو الإضافي بنحو 1.2% سنوياً، نتيجة زيادة الإنفاق الرأسمالي وتوسيع القدرات الإنتاجية النظيفة (Reuters2024:4).

1.الإمارات العربية المتحدة: في إطار استراتيجية الطاقة الوطنية 2050، أعلنت الإمارات عن استثمار 54 مليار دولار في مشاريع الطاقة المتجددة حتى عام 2030، وهو ما يمثل حوالي 25% من عائداتها النفطية المتوقعة (ESG Today,2024:1) وقد تراجع اعتماد الاقتصاد الإماراتي على النفط من نحو 65% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 53% خلال العقد الماضي، بفعل تنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاع الخاص (UAE Embassy,para:2) وتعزّي المؤسسات المالية والمحللون الاقتصاديون حوالي 0.8% إضافي في معدل النمو إلى هذه الاستثمارات الخضراء، بفضل خلق فرص العمل وتطوير التكنولوجيا المحلية (Reuters,2025:2)

2.المملكة العربية السعودية: أعلنت السعودية تخصيص 235 مليار دولار من خطتها الاستثمارية البالغة 1 تريليون دولار حتى عام 2030 لقطاع الطاقة النظيفة، أي ما يعادل 23.5% من مجمل الإنفاق المخطط له (Goldman Sachs,2024:1). وأسفرت سياسات (رؤية 2030) عن خفض حصة النفط في الإيرادات الحكومية من 75% إلى 60% بين عامي (2016 و2024 (2030, 2025) ويؤكد البنك الدولي والبنك الدولي الفرع الإقليمي أن التنويع الاقتصادي، خاصة في قطاعات السياحة والبنية التحتية والتكنولوجيا، من شأنه إضافة نحو 1.6% إلى معدل النمو السنوي للاقتصاد السعودي (World Bank,2024:1).

يمكن تحليل البيانات والآثار الاقتصادية للجدول (3) كما يلي:

1- النسبة المئوية من عائدات النفط المستثمرة في مشاريع الطاقة النظيفة:
أ-النرويج: تخصص 30% من عائداتها النفطية في الطاقة النظيفة، مما يدل على التزام عالي بالتحول نحو مصادر طاقة متجددة.

ب.الإمارات: تستثمر نسباً أقل (20%)، وهو ما يعكس استراتيجيات مختلفة تتناسب مع أولويات وتحديات كل دولة.

2. انخفاض اعتماد الدولة على النفط كنتيجة مباشرة للاستثمارات في الطاقة المتجددة:

أ-النرويج: يُظهر ان انخفاضاً بنسبة 15% في الاعتماد على النفط، مما يشير إلى نجاح السياسات في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

ب-الإمارات: سجلت انخفاضاً أقل (10%)، وهو ما قد يعزى إلى اختلاف هيكل الاقتصاد أو إلى تحديات تتعلق بتنوع مصادر الطاقة.

2. الزيادة الإضافية في معدل النمو الاقتصادي الناتج عن تحويل جزء من عائدات النفط نحو الطاقة النظيفة

أ-النرويج: حققت معدل نمو إضافي قدره 1.2%، مما يؤكد أن الاستثمار الكبير في الطاقة النظيفة يمكن أن يحقق تأثيراً إيجابياً ملموساً على النمو.

ب-الإمارات: سجّلت الإمارات معدل نمو إضافي 0.8%، مما يشير إلى أن حتى الاستثمارات المتوسطة تُساهم في تحسين الأداء الاقتصادي، رغم أن تأثيرها قد يختلف تبعاً للظروف الاقتصادية المحلية والهيكل المؤسسية. لقد اكدت هذه البيانات على وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار في الطاقة النظيفة وخفض الاعتماد على النفط، والذي بدوره يساهم في تحقيق نمو اقتصادي إضافي. مستخلصين بعض النقاط الرئيسية منها:
-يظهر الاستثمار في الطاقة المتجددة أنه ليس فقط وسيلة لتحقيق الاستدامة البيئية، بل يُعتبر أيضاً أداة في التحول الاقتصادي الهيكلي من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد متنوع وأكثر مرونة.
-تُعد نسبة الاستثمار العالية، كما هو الحال في النرويج، مؤشراً على تكامل السياسات الحكومية بين الدعم المالي والبيئي، مما يدل بأن التكامل بين السياسات ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.
-اختلاف معدلات النمو الإضافية بين الدول رغم تشابه نسب انخفاض الاعتماد على النفط؛ يعكس أهمية عوامل مثل كفاءة البنية التحتية، والسياسات الداعمة للاستثمار، والبيئة التنظيمية التي تؤثر في كيفية استنفادة الاقتصاد من هذه الاستثمارات.

الاستنتاجات والتوصيات:

1. تشكل تقلبات أسعار النفط تحدياً حقيقياً للنمو الاقتصادي وتزيد من المخاطر البيئية في الدول التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. وتسهم في تدهور الإيرادات الحكومية، ما يضع ضغوطاً على الميزانيات العامة ويُفاقم من مستويات الدين. كما تتسبب هذه التقلبات في تأثر الاستثمارات في البنى التحتية، مما ينعكس سلباً على جودة الخدمات ويقلل من فرص التنمية الاقتصادية المستدامة.
2. يُظهر البحث أن أهمية السياسات المالية النقدية الاقتصادية الفاعلة، مثل خفض أسعار الفائدة وتقديم الدعم المالي الدولي في تحقيق استقرار مؤقت خلال الفترات الحرجة كما تُسهم في تحسين مناخ الاستثمار وتوفير السيولة اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي، مما يعزز ثقة المستثمرين على المدى القصير.
3. يلعب الاستثمار في الطاقة المتجددة دوراً في تنويع مصادر الدخل إذ يُعتبر استراتيجية ناجحة على المدى الطويل؛ فهو لا يساهم فقط في تقليل الاعتماد على النفط، بل يُحدث تحولاً هيكلياً يعزز النمو الاقتصادي المستدام، ويحسن الأداء البيئي عبر خفض الانبعاثات الكربونية وتطوير تقنيات نظيفة.
4. تشير البيانات في البحث إلى أن تحويل جزء من عائدات النفط إلى مشاريع الطاقة النظيفة يؤدي إلى معدلات نمو إضافية مع انخفاض ملحوظ في الاعتماد على النفط مما يؤكد فعالية تكامل السياسات البيئية والاقتصادية في مواجهة صدمات أسعار النفط.

ثانياً : التوصيات:

ينبغي لصانعي السياسات تبني استراتيجيات تنموية متكاملة، ومن أبرز التوصيات ما يلي:

- 1-تبني سياسات تنويع اقتصادي:
تحويل جزء من عائدات النفط إلى مشاريع الطاقة المتجددة يُعد خطوة استراتيجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية وتعزيز الاقتصاد الأخضر. هذا التحول يساهم في تخفيف المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط
- 2-تطبيق إجراءات نقدية ومالية مرنة:
تبني سياسات مثل خفض أسعار الفائدة في الفترات الحرجة يساهم في توفير السيولة اللازمة للنمو الاقتصادي، مما يُحفز الاستثمارات ويُقلل من آثار الصدمات الاقتصادية.
- 3-إنشاء صناديق سيادية:
يُنصح بتخصيص نسبة محددة، مثلاً 20% من عائدات النفط، لدعم الاستثمارات المستقبلية في القطاعات الحيوية؛ مما يُعزز من رأس المال الوطني ويساهم في تحقيق استقرار مالي وهيكل. (OECD, 2021)

- 4- تعزيز الشفافية وإدارة الموارد:
تحسين آليات الرقابة والإدارة المالية والبيئية للعائدات النفطية يساهم في تقليل الفساد وتعزيز الثقة لدى المستثمرين، مما يؤدي إلى استدامة أفضل للموارد وإدارة أكثر كفاءة لها.
- 5- الدعم الفني والمالي من المؤسسات الدولية:
يجب على المؤسسات المالية الدولية تقديم قروض ميسرة مشروطة بإصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز الابتكار في مجال الطاقة المتجددة. يُعزز هذا النوع من الدعم التعاون الدولي ويساعد الدول على تجاوز أزمات الديون وتحديث سياساتها الاقتصادية.
- 6- تشجيع البحث والتطوير:
دعم الدراسات المتعمقة وتطوير مؤشرات مركبة تُقيس تقدم التنويع الاقتصادي يعد خطوة ضرورية لتحديث نماذج السياسات بما يتماشى مع أحدث البيانات. يجب تعزيز التعاون بين الجهات الأكاديمية وصناع القرار لصياغة سياسات مبنية على الأدلة العلمية الدقيقة.

المصادر

أولاً: المصادر الأجنبية:

1. Absolutviajes. (2018). Economic and environmental benefits of renewable energy investment. Retrieved from <https://www.absolutviajes.com>
2. Banco de México. (2025). Monetary Policy Report. Banco de México.
3. Bernanke, B. S. (2017). The Courage to Act: A Memoir of a Crisis and its Aftermath. <https://www.norton.com/books/9780393353990>
4. BusinessDay. (2025). Nigeria's Economic Outlook: Q1 Analysis. Retrieved from <https://businessday.ng>
5. Central Bank of Nigeria. (2020). Annual Economic Report. Central Bank of Nigeria.
6. CBE (Central Bank of Egypt). (2017). Quarterly Monetary Policy Report . <https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/publication/monetary-policy-report/2025/monetary-policy-report---q1-2025.pdf>
7. ESG Today. (2024). UAE Energy Strategy 2050 Investment Insights. Retrieved from <https://www.esgtoday.com>
8. Goldman Sachs. (2024). Saudi Arabia Investment Outlook 2030. Goldman Sachs. <https://www.goldmansachs.com/intelligence/pages/gs-research/saudi-arabia-capex-supercycle/report.pdf>
9. International Energy Agency (IEA). (2020). Energy and Air Pollution. Retrieved from <https://www.iea.org>
10. International Energy Agency (IEA). (2021). World Energy Outlook 2021. Retrieved from <https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2021>
11. International Energy Agency (IEA). (2022). Energy Policy Review: Norway. Retrieved from <https://www.iea.org/reports/norway-2022>
12. International Monetary Fund (IMF). (2021). Fiscal Monitor Report. Retrieved from <https://www.imf.org>
13. International Monetary Fund (IMF). (2025). World Economic Outlook Update. Retrieved from <https://www.imf.org>
14. Investing.com. (2024). CBOE Crude Oil Volatility Historical Data (OVX). Retrieved from <https://www.investing.com>
15. IPCC. (2021). Sixth Assessment Report on Climate Change. Retrieved from <https://www.ipcc.ch>
16. IRENA (International Renewable Energy Agency). (2021). Renewable Energy and Jobs – Annual Review. Retrieved from <https://www.irena.org>

17. Mishkin, F. S. (2015). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets (10th ed.). Pearson . <https://www.nbim.no/en/news-and-insights/reports/2024/responsible-investment-2024/>
18. NBIM (Norges Bank Investment Management). (2024). Sustainability Report. Retrieved from <https://www.nbim.no>
19. Norges Bank. (2025). Monetary Policy Report. Norges Bank. https://www.norges-bank.no/contentassets/43b34866438f42188c87cae82de77b1a/mpr_1_2025.pdf?v=27032025090905
20. Norwegian Ministry of Energy. (2022). Green Transformation Strategy Report. Retrieved from <https://www.regjeringen.no>
21. OECD. (2019). Environmental Performance Review. Retrieved from <https://www.oecd.org>
22. OECD. (2021). Structural Reform Support and Resilience. Retrieved from <https://www.oecd.org>
23. Reuters. (2024). Middle East Clean Energy Outlook. Retrieved from <https://www.reuters.com>
24. Reuters. (2025). Economic Effects of UAE Renewable Investment. Retrieved from <https://www.reuters.com>
25. Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA). (2024). Annual Report. Retrieved from <https://www.sama.gov.sa>
26. Smith, J. (2018). Oil Prices and Economic Growth: A Quantitative Analysis. Routledge.
27. UAE Embassy. (2024). Economic Diversification Strategy Overview. Retrieved from <https://www.uae-embassy.org>
28. UNEP (United Nations Environment Programme). (2020). Global Environment Outlook. Retrieved from <https://www.unep.org>
29. World Bank. (2023). World Development Indicators. Retrieved from <https://data.worldbank.org>
30. World Bank. (2024). Middle East Economic Outlook. Retrieved from <https://www.worldbank.org>
31. World Bank. (2025). GDP Growth Indicators. Retrieved from <https://www.worldbank.org>
32. World Health Organization (WHO). (2018). Ambient Air Pollution: A Global Assessment. Retrieved from <https://www.who.int>

ثانياً: المصادر العربية :

1. وزارة الطاقة الإماراتية. (2023). تقرير الاستثمار في الطاقة المتجددة في الإمارات العربية المتحدة . <https://www.moenergy.gov.ae/reports>
2. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. (2025). السياسات البيئية والاقتصادية الحكومية المطلوبة لمواجهة تقلبات أسعار النفط في دول نفطية مختارة. <https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.6>